«تصنيف»
منظومة تحفّز بيئة الأعمال

أصبح تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة أمراً ضرورياً وحاسماً، وركناً أساسياً في دعم تنويع الاقتصاد، ولكن النهوض بها يتطلب تحسين بيئة التمويل، ودعم الحكومات لقدرات الإدارة المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة عبر تقديم التدريب لهذه المؤسسات بشأن كيفية الاستفادة من رأس المال العامل والسيولة، وكيفية تحسين الشفافية ومصداقية الحسابات المالية، وإنشاء قاعدة بيانات للتسهيل على المصارف من جهة، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة من جهة أخرى، وتقييم احتياجات التمويل وإدارة أفضل للمخاطر. وشكل إطلاق منظومة «تصنيف الشركات الصغيرة والمتوسطة»، في الأسبوع الماضي، خطوة مهمة على هذا الصعيد، حيث تشير التقديرات إلى أنها ستسهم في إيجاد 40 ألف منشأة جديدة خلال السنوات الخمس المقبلة، بحيث تضخ المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال تعزيز النشاط الاقتصادي ما يزيد على 65 مليار درهم وصولاً إلى 220 مليار درهم في اقتصاد الإمارة، وتضيف ما يقرب من 370 ألف وظيفة بحلول 2021.

وستقدم «تصنيف» امتيازات حسب فئات التصنيف منها برنامج تنمية القدرات، الذي يضم برنامج استشارات المديرين التنفيذيين، وبرنامج الحوكمة الرشيدة للشركات الصغيرة والمتوسطة، وسلسلة ورش عمل لفرق الإدارة في الشركات المصنفة، وبرامج تدريبية. وتشمل الامتيازات أيضاً الدعم المالي ويضم برنامج التمويل، وصندوق دعم الشركات الناشئة، وحلول تمويلية بأسعار تنافسية، وبرنامج التوسع الدولي، الذي يضم معلومات عن أسواق التصدير، وخدمات استشارية لدعم التصدير، والمشاركة في معارض دولية ومحلية، وبرنامج تأهيل المصدرين. وتشمل المميزات من الجهات الحكومية وشركاء البرنامج إعفاء المصنفين من رسوم تسجيل وتجديد الموردين، المسار السريع، الأولوية والسرعة في الدفع، الأولوية في التعاقد، والتوجيه والتوعية.

وتثبت هذه المنظومة مجدداً ريادة حكومة دبي في توثيق التعاون بين القطاعين الحكومي والخاص، وإيجاد تعاون بين الشركاء الاستراتيجيين في دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال الامتيازات الممنوحة لهم، وتسهيل الإجراءات، مما يزيد من المقومات التحفيزية وزيادة تنافسية الشركات ودفع حركة النمو الاقتصادي بشكل سريع.

دبي- وائل يوسف

■ دعم

مصرفيون: المنظومة رافد أساسي لسوق التمويل

قال مصرفيون إن منظومة «تصنيف الشركات الصغيرة والمتوسطة» التي أطلقها أمس الأول صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، سوف تساعد البنوك على تصنيف وتقييم المخاطر بشكل أفضل مما سيسهل عملية نمو تمويل هذا القطاع الحيوي. وأضافوا أن هذه المبادرة سوف تفتح الأبواب والآفاق أمام تطوير جذري في بنية هذا القطاع وخدماته كما تساهم في تيسير عملية التمويل.

■ دبي - وائل اللبابيدي

حلول وخدمات

أكد أحمد المرزوقي، نائب رئيس تنفيذي أول، مدير عام الخدمات المصرفية للأفراد في بنك الإمارات دبي الوطني أن إطلاق هذه المنظومة يسهم في تعزيز التنوع الاقتصادي في الدولة، وإرساء المرتكزات الاقتصادية استعداداً لمرحلة ما بعد النفط، مشيراً إلى أن مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني أدركت في وقت مبكر الأهمية البالغة للدور الذي يلعبه قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في هذا السياق، وعمدت إلى تقديم حلول وخدمات مصممة خصيصاً لهذه الفئة. وأضاف: «تمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة عصب الاقتصاد الوطني، حيث تسهم حالياً بنحو 60% من الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات، مع توجهات نحو تعزيز مساهمة هذا القطاع لتصل إلى 70% من مجمل الناتج المحلي الإجمالي، وفقاً لمحددات الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات 2021. وفي هذا الإطار يأتي إعلان صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، عن إطلاق منظومة تصنيف الشركات الصغيرة والمتوسطة ليصب

في إطار الجهود المبذولة على جميع المستويات لزيادة مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي لإمارة دبي، وتعزيز النمو الاقتصادي غير النفطي، وتحفيز جهود التنمية المستدامة، ودفع عجلة التحول إلى اقتصاد قائم على المعرفة ومرتكز على الابتكار. وأضاف أن بنك الإمارات دبي الوطني عمل على الدوام على دعم جميع المبادرات التي أطلقتها الحكومة الإماراتية لدعم قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والمتمثلة بمبادرات من قبيل صندوق خليفة لتطوير المشاريع ومؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي أُسست لتحفيز وتشجيع الشباب الإماراتي على دخول عالم ريادة الأعمال. ونحن نفخر بكوننا شريكاً استراتيجياً لجميع هذه المبادرات، ونؤكد دعمنا اللامحدود لمبادرة منظومة تصنيف الشركات الصغيرة والمتوسطة، في إطار دعمنا المتواصل لرؤى قيادتنا الرشيدة، وسعينا إلى الإسهام في الجهود الحثيثة لتحقيق أهداف خطة دبي 2021 بجعل دبي إحدى أهم الوجهات الاقتصادية في العالم. وأضاف: سنسعى خلال الفترة القادمة إلى إجراء دراسة واسعة ومستفيضة عن الأثر الذي سيتركه تطبيق هذه المنظومة على هيكلية هذا القطاع، وأداء الشركات، وديناميكية السوق بهدف تحديد أفضل السبل للإسهام في دعم هذه المبادرة وتعزيز موقع الشركات الصغيرة والمتوسطة على امتداد المشهد الاقتصادي في الإمارة، سواء من ناحية ضمان حصولها على تمويل متواصل بأسعار فائدة مناسبة، أو إطلاق خدمات ومنتجات وحلول مصممة خصيصاً لتلبية احتياجات هذا القطاع، أو إيجاد بيئة عمل حاضنة تسهم في ازدهار هذا القطاع وتعزيز تنافسيته.

«تصنيف» تعيد رسم خريطة قطاع الـ

مسؤولون وخبراء يتوقعون مرحلة انتعـ

■ حماد عبد الله بن حماد

■ صالح عمر عبد الله

■ أمجد نصر حديثة

■ صالح عمر عبد الله

■ أبوظبي- عبد الفتاح منتصر

أكد مسؤولون وخبراء مصرفيون أن منظومة «تصنيف الشركات الصغيرة والمتوسطة» التي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، ستعيد رسم خريطة قطاع المشروعات الصغيرة الإماراتي، مشيرين إلى أن المنظومة ستضع حلاً لـ«المعادلة الصعبة» التي تواجه القطاع المصرفي في التعامل مع هذه الشريحة من الشركات، في ظل تفاوت أساليب ومعايير تقييمها وتصنيفها، مما كان يعرقل خطوات توجه البنوك العاملة بالدولة للتوسع في دعم هذه المشروعات.

وتوقعوا أن يؤدي إطلاق المنظومة الجديدة إلى دخول التمويل المصرفي للشركات الصغيرة والمتوسطة إلى مرحلة انتعاش جديدة بعد فترة من التباطؤ النسبي، بسبب التحديات التي واجهتها البنوك في تمويل هذا القطاع، نتيجة عدم وجود معايير واضحة لتصنيف هذه الشركات، وعدم توافر بيانات مالية يمكن الاعتماد عليها عند اتخاذ قرار منح التمويل، إضافة إلى ضعف الضمانات المتاحة.

وأكدت مصادر المصرف المركزي أهمية المنظومة الجديدة، مشيرةً إلى أن المنظومة ستدعم خطة المصرف المركزي لتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوفير التمويل لهذه الشريحة من الشركات، خصوصاً أن بعضها لم يحصل على التمويل المصرفي بالرغم من الدور الرائد الذي قامت به مؤسسات حكومية، مثل صندوق خليفة لتنمية المشاريع، ومؤسسة محمد بن راشد لدعم مشاريع الشباب، فإن حصة هذه المؤسسات لا تتعدى 3.2% من إجمالي القروض المصرفية، مقارنة بـ8% في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، و18% في الدول الناشئة.

وأشارت إلى أن إطلاق المنظومة يتزامن مع الخطوات التي يقوم بها المصرف المركزي بدراسة إطلاق برنامج متكامل، بالتعاون مع الجهات المختصة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بتسهيلات ائتمانية بأسعار مناسبة ومشجعة.

معوقات

وقال صالح عمر عبد الله، مدير معهد الإمارات للدراسات المصرفية والمالية في أبوظبي، إن المنظومة الجديدة ستزيل حزمة من المعوقات التي تعترض نمو نجاح قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة بالدولة، وفي مقدمتها عدم وجود هيكلية رسمية واضحة لهذه النوعية من الشركات، وكذلك عدم وجود إحصاءات دقيقة لأنشطة هذا القطاع، موضحاً أن هذه المعوقات لا توجد على المستوى المحلي

تكامل فعال

أكد المستشار والمحلل الاقتصادي حماد عبد الله بن حماد أن إطلاق منظومة «تصنيف الشركات الصغيرة والمتوسطة» جاء في التوقيت المناسب، للإسهام في تسريع الخطى للاستعداد لعصر ما بعد النفط، مؤكداً أن الاقتصاد الوطني في أمسّ الحاجة في المرحلة الراهنة إلى مثل هذه المشروعات الخلاقة التي تعتمد على التميز والاستثمار في الأفكار بصورة رئيسة أكثر من مجرد الاستثمار في الأصول، وموضحاً أن هذه النوعية من المشروعات توفر عنصر الديناميكية للاقتصاد الوطني. وأن هذا التوجه يتماشى مع التوجيهات المستمرة بالأخذ بأيدي الشباب من أبناء الوطن والاستفادة من إبداعاتهم وتشجيعهم على الدخول في عالم الأعمال، وتوفير مقومات النجاح للشباب لتكون مشروعاتهم نموذجاً للتكامل الفعال، ونواة لمجموعات أعمال كبرى تسهم في التنمية الاقتصادية الوطنية.وقال إن الاقتصاد الوطني بحاجة إلى مثل هذه المبادرات، وإلى مثل هذه النوعية من الشركات التي تدعم التميز وتستثمر في الأفكار وتستغلها. وقال إن دعم مشروعات الشباب يمكن أن ينجح إذا ما أسهمت مجموعة منهم في مشروع مدروس من حيث الجدوى الاقتصادية، وبرأس مال مشترك.

دروس آسيوية

في طريقها لتحقيق نهضتها الاقتصادية استطاعت دول النهوض بقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتبرز هنا التجربة اليابانية كإحدى أهم التجارب العالمية في هذا المجال، وكانت أول خطوة لتشجيع تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في اليابان هي وضع تعريف واضح ومحدد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ومنح الإعفاءات من الضرائب والرسوم ووضع القواعد والنظم التي تقوم الحكومة اليابانية بموجبها بتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وفي عام 1999 تم إنشاء الهيئة اليابانية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة كهيئة تنفيذية لسياسات الدولة الخاصة بهذه المشاريع، التي تهدف إلى توفير المساعدات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة سواء كانت مساعدات فنية أو تمويلية أو إدارية أو تسويقية عن طريق إنشاء بعض المؤسسات التمويلية لتوفير التمويل والدعم اللازم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ولكوريا الجنوبية أيضاً تجربة مهمة، فقد كان اقتصادها يعاني من التخلف والركود، ولكنها نجحت في إيجاد

أكثر من 3 ملايين منشأة، تشكل نسبة 99.80% من المجموع الكلي للمشاريع العاملة في كافة القطاعات الاقتصادية.

وكان أهم ما يميز خطط التنمية الكورية في مطلع الستينيات هو ارتباطها بتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة حيث قامت بإنشاء بنك متخصص للصناعات الصغيرة والمتوسطة في أول أغسطس 1961، يهدف إلى دعم الأنشطة الاقتصادية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة عن طريق تقديم قروض وتسهيلات ائتمانية بالعملات المحلية والأجنبية.

أما اندونيسيا فقد عملت على تحسين قدرة المنشآت في مجال الصناعات الصغيرة والحرفية والصناعات الزراعية وبيوت التجارة وزيادة وصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق العالمية وزيادة الفرص التسويقية وتوفير التمويل لهذه المشاريع.

وتعتبر التجربة الهندية من التجارب القديمة ومما يدلل على نجاح التجربة الهندية هو خلق عدد أكبر من فرص العمل، وخفض معدلات البطالة حيث أصبحت المشاريع الصغيرة والمتوسطة تحتل المركز الثاني بعد القطاع الزراعي مباشرة، من حيث توليد فرص العمل.

مشاريع الصغيرة والمتوسطة

ـاش جديدة

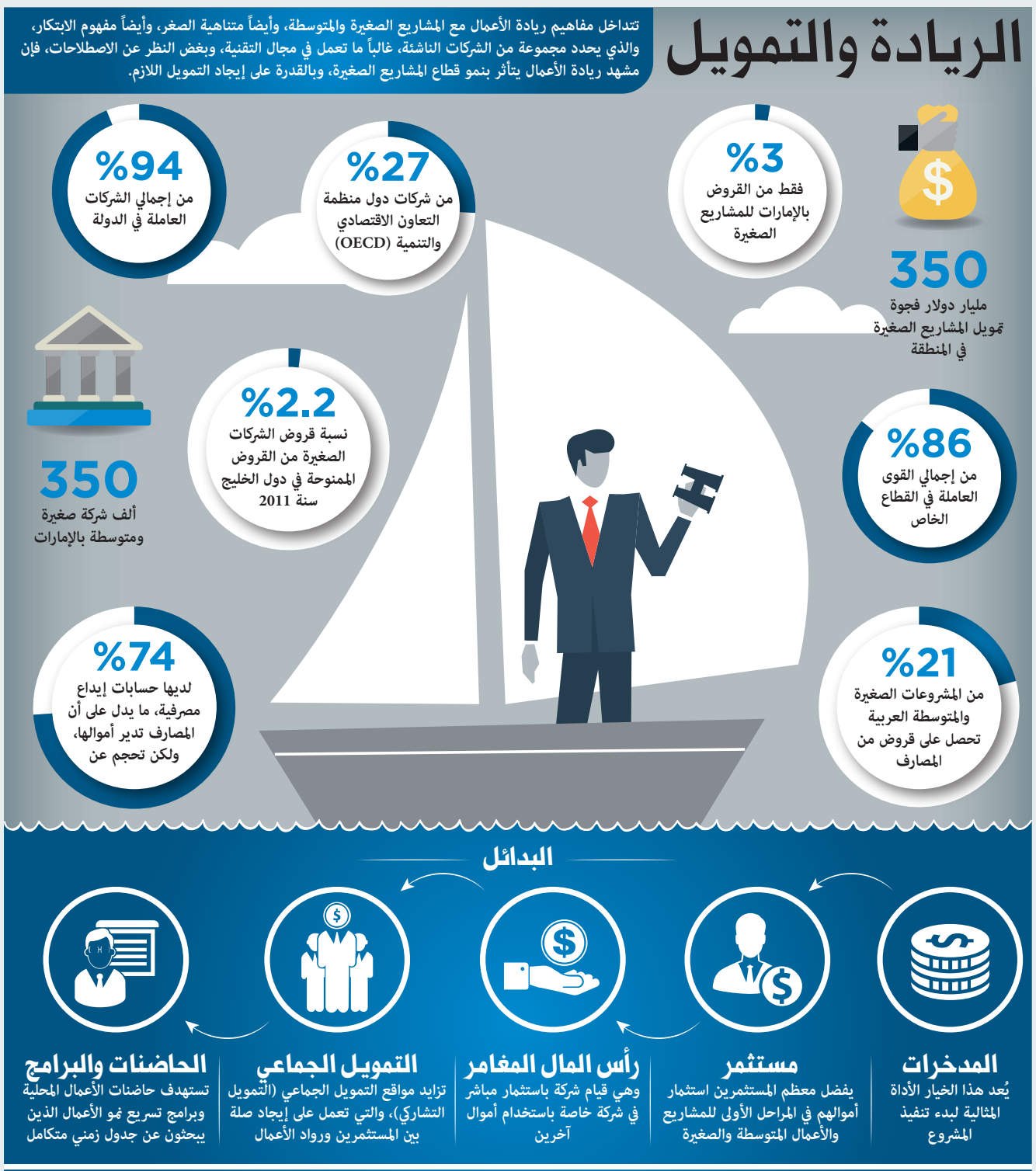

إعداد: وائل يوسف- غرافيك: حازم عبيد

البيان

فقط، ولكنها موجودة في معظم دول العالم.

مبادرة

وقال المحلل الاقتصادي محمد سعيد محمد الظاهري إن ما يميز المبادرة الجديدة لصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم أنها مبادرة واضحة الرؤية والمعالم، ومرتبطة بخطوات تنفيذية محددة، مما يظهر الفكر السديد والحكمة التي تميز القرارات والمبادرات التي يتخذها سموه، حيث ستشجع على التوسع في إقامة هذه الشريحة المهمة من الشركات، كما أن المنظومة ستوفر إطاراً واضحاً يساعد البنوك على اتخاذ القرارات الصائبة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وأكد أن المنظومة ستسهم في إحداث نقلة نوعية بقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في الدولة، مقترحاً أن تتم مستقبلاً دراسة إنشاء بورصة للشركات الصغيرة والمتوسطة كنوع من التشجيع والتنشيط، ومشيراً إلى أن الكثير من شركات هذا القطاع بالدولة مؤهل ليكون نواة أولية لهذه السوق الثانوية، وأن من شأن هذه الخطوة أن تدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، ما يسهم في المزيد من التوسع لهذه المشروعات التي تستوعب نسبة كبيرة من الأيدي العاملة.

طموحات

وأكد أن الإمارات تركز على دعم الشباب وتمكينهم من تحقيق طموحاتهم ببدء مشاريعهم والإسهام الفاعل في بناء الاقتصاد الوطني، موضحاً أن الإحصاءات تشير إلى أن قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة يخدم أكثر من 200 ألف شركة بالدولة، ورغم ذلك فإن المستفيدين من خدمات التمويل المقدمة للقطاع من المصارف في الدولة يشكلون نحو 4% من هذه الشركات، مما يظهر ضرورة زيادة اهتمام البنوك بهذا القطاع الحيوي.

وأوضح أنه برغم أن تكلفة الإقراض للشركات الكبيرة والقطاعات الحكومية أقل بالنسبة إلى البنوك، فإن عدد الشركات المتوسطة والصغيرة أكبر بكثير، ما يعني أن أمام البنوك فرصة حقيقية لتمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة، مؤكداً أن التمويل من أبرز التحديات التي تواجه الشركات المتوسطة والصغيرة، ومن المهم أن تراعي الجهات المختصة احتياجات الشركات المتوسطة والصغيرة لدى سن القواعد والتشريعات الجديدة التي تحكم الإقراض.

وأضاف أنه برغم أهمية دور القطاع المصرفي في دعم وتوفير التمويل اللازم لهذه الشركات، فإن على الشركات كذلك القيام بدورها من خلال تقديم حسابات وافية، تساعد المصارف على فهم وضعها المالي، حيث يؤدي القطاع الخاص دوراً محورياً في دعم الشركات المتوسطة والصغيرة على مستوى الاستثمار، والتركيز على هذه الشركات من خلال الشراء منها وعبر شراء الشركات وتطويرها، عندما تثبت نجاحها وإيجاد سوق ثانوي للشركات لتكبر فيها.

وأكد أمجد نصر، الخبير بالصيرفة الإسلامية، أن المبادرة الجديدة تظهر تمسك الدولة ببذل الجهود وتوفير المناخ المناسب لنجاح وازدهار هذه الشركات، من منطلق إدراك أهمية دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتمكينها من أداء دور فاعل في عجلة الاقتصاد الوطني، مشيراً إلى أن نجاح هذه المشروعات يتطلب، إضافة إلى الدعم الحكومي والخاص، وجود إرادة وتخطيط استراتيجي وتنسيق عالٍ وجهود لا تتوقف.

وشدد على ضرورة وضع سياسة متكاملة لدعم وتشجيع إقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بالتعاون بين الجهات الحكومية المختصة والمؤسسات المالية والمصرفية التي يمكن من خلالها التوصل إلى تصور محدد لسياسات وآليات تمويلها ودعمها وتأهيل المواطنين للعمل بهذا القطاع المهم، موضحاً أن نسبة المشروعات الصغيرة والمتوسطة تبلغ نحو 94% من إجمالي المشروعات بالإمارات، بينما تبلغ نسبتها في كل من البحرين وقطر وعُمان 92% ونحو 78% بالكويت و75% بالسعودية.

وقال إن هذا القطاع يحتاج إلى إعداد بنية تشريعية خاصة به، مشيراً إلى أنه من أبرز التحديات التي تواجه المواطنين من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة صعوبة الحصول على التمويل وضعف التأهيل والتدريب وارتفاع تكاليف التشغيل والعمالة الوافدة وغياب استراتيجية وشبكة فعالة لتسويق المنتجات الوطنية، إضافة إلى المعوقات الإجرائية.

دور حيوي

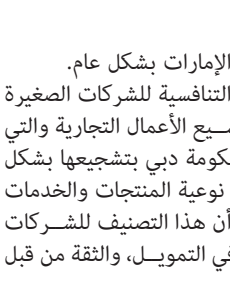

وقال عادل الباغ المهيري رئيس إدارة الفروع في بنك «المصرف» إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة أثبتت قدرتها على مواجهة الأزمات والمتغيرات والمتقلبات الاقتصادية لذلك فهي تلعب دوراً حيوياً في دعم الاقتصاد الوطني والنهوض به من خلال إيجاد فرص العمل. ولا شك أن التمويل يعد أحد المعوقات الأساسية لنجاح تلك الشركات.

لذا فإن المنظومة التي أعلن عنها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، سوف تساعد البنوك على تصنيف وتقييم المخاطر بشكل أفضل مما سيسهل عملية نمو تمويل هذا القطاع الحيوي.

إن هذه المبادرة سوف تفتح الأبواب والآفاق أمام تطوير جذري في بنية هذا القطاع وخدماته كما تساهم في تيسير عملية التمويل.

مبادرة عظيمة

قال أنطوني بيتر مدير قسم العمليات في 'باناسونيك الشرق الأوسط وأفريقيا، إن إطلاق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، لمنظومة تصنيف الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي هو مبادرة عظيمة وسوف تشجع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحسين أعمالها والارتقاء بمستوى المعايير التي تعمل من خلالها مما سوف يساعد اقتصاد إمارة دبي واقتصاد دولة الإمارات بشكل عام.

وأضاف: «ستعزز هذه المنظومة القدرة التنافسية للشركات الصغيرة والمتوسطة وسيحسن فرصهم في توسيع الأعمال التجارية والتي تعد إحدى النقاط الرئيسية التي تقوم حكومة دبي بتشجيعها بشكل متواصل، إضافة لأمور مهمة مثل تحسين نوعية المنتجات والخدمات المقدمة من قبل هذه الشركات، كما أن هذا التصنيف للشركات الصغيرة والمتوسطة سيعزز فرصها في التمويل، والثقة من قبل الزبائن الحاليين والمستقبليين.

إن الشركات الصغيرة والمتوسطة تعد من الركائز الرئيسية للاقتصاد الإماراتي وستساعد هذه المبادرة على تسهيل نمو هذه الشركات وبالتالي دعم النسيج الاقتصادي من خلال توفير المزيد من فرص العمل وتقليل الاعتماد على الواردات والمساعدة أيضا في زيادة الصادرات بسبب المعايير الجيدة التي ستعمل من خلالها هذه الشركات».

90%

تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ما نسبته 90% تقريباً من المنشآت في العالم وتوظف من (50% - 60%) من القوى العاملة في العالم. فكان لابد من توفير الدعم بمختلف أشكاله لهذه القطاعات الحيوية نظراً لأهميتها، وحتى تتخلص من أهم العقبات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة ألا وهي عدم قدرة أصحابها على توفير التمويل اللازم لاستمرارية نشاطها، وعدم قدرتهم أيضاً على توفير الضمانات التقليدية الكافية التي تشترطها البنوك التجارية لتقديم التمويل لها. فالبنوك التجارية تسهم عادةً بالمشاريع الكبيرة، وتفضل التعامل وتقديم القروض لها، بسبب انخفاض درجة المخاطرة لدى هذه المشروعات من ناحية، ولسهولة تعامل البنوك معها من ناحية ثانية، ولقدرتها على توفير الضمانات المطلوبة من ناحية ثالثة، أو وجود أهداف واهتمامات مشتركة.

50%

أكثر من 50% من الأعمال الصغيرة والمتوسطة المنشآت تفتقر إلى إمكانية الحصول على التمويل، وفي الغالب لا تؤدي أسواق الائتمان التي تخدم هذه المنشآت وظائفها أو الأهداف المرجوة منها. ومن أشكال التدخُّل الشائعة لتحسين قدرة منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة على الحصول على التمويل أنظمة ضمانات الائتمان العامة. وتتيح أنظمة ضمانات الائتمان للمُقرِضين التخفيف من المخاطر الائتمانية، ونقلها إلى طرف ثالث من خلال استيعاب جزء من الخسائر على القروض المُقدَّمة لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة في حالة تخلفها عن السداد، وذلك مقابل رسم مُعيَّن. ويشيع استخدام أنظمة ضمانات الائتمان لأسباب منها أنها تجمع بين عنصر الدعم والترتيبات التي تستند إلى عوامل السوق في تخصيص الائتمان. ويُقلِّص هذا من احتمالات حدوث تشوُّهات في أسواق الائتمان، وذلك بخلاف أشكال التدخُّل المباشرة مثل البنوك المملوكة للدولة. وتوجد أنظمة لضمانات الائتمان في أكثر من نصف البلدان النامية، كما أن أعدادها في ازدياد. وزاد اهتمام الحكومات بأنظمة ضمانات الائتمان في أعقاب الأزمة المالية العالمية، وتأكيد المجتمع الدولي أهمية مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة كقاطرة للنمو وخلق فرص العمل في البلدان النامية.

تجارب عربية

تتنوع تجارب الدول العربية بدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومن بين دول مجلس التعاون لا يمكن تجاوز التجربة الكويتية، حيث تم تأسيس الشركة الكويتية لتقوية المنشآت الصغيرة عام 1997. وتم إصدار قانون عام 1998 بإنشاء محفظة مالية لدى بنك الكويت الصناعي بقيمة 50 مليون دينار ولمدة 20 عاماً بهدف دعم تمويل النشاط الحر في المشاريع الصغيرة الكويتية.

وعملت الهيئة العامة للصناعة على تعريف الصناعة الصغيرة وعلى ضوء هذا التعريف حددت مجموعة من المزايا التي يمكن منحها لهذا النوع من المنشآت.

وبدورها نجحت السعودية بإطلاق العديد من البرامج لتشجيع إقامة وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، من أهمها بنك التسليف السعودي الذي يعطي قروضاً بدون فائدة ضمن برنامج قروض البنك المهنية، الذي يهدف إلى تشجيع ودعم المهنيين والفنيين لممارسة مهنهم. وأيضاً برنامج كفالة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الذي يكفل المنشآت الصغيرة التي لا يتجاوز حجم مبيعاتها 20 مليون ريال للحصول على قروض. وبرامج حكومية أخرى لدعم المنشآت الصغيرة، ومنها برامج المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، التي تنفذها إدارة المنشآت الصغيرة بالمؤسسة. وتمول المؤسسة المشاريع الصغيرة التي يرغب الشباب في إقامتها في حدود رأسمال لا يتجاوز 200 ألف ريال.

وفي السودان، قام البنك الصناعي بتخصيص إدارة لتمويل الوحدات الصغيرة وإنشاء شركة خاصة تتبع البنك لجلب المعدات لهذه المشاريع، إضافة إلى توفير مدخلات الإنتاج.

أما في مصر فقد شهد العام 1991 البرنامج المصري لتشجيع المشاريع الصغيرة. وقد أولى الصندوق أهمية خاصة لحملة الشهادات الجامعية.

وتلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في جمهورية مصر العربية دوراً كبيراً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، حيث تمثل المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تقوم بتوظيف أقل من 50 عامل حوالي 99% من إجمالي عدد المشاريع التي تعمل في القطاع الخاص غير الزراعي.

إرساء قواعد متينة لبناء مستقبل مستدام

خطوات على طريق الصعود بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة

■ دبي - البيان

يمثل صدور القانون الاتحادي رقم (2) بشأن قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة لعام 2014، إنجازاً نوعياً لتطوير هذا القطاع وتنظيمه فضلاً عن توفيره لعدد من الامتيازات والحوافز من شأنها تعزيز ريادة الأعمال الوطنية، وأيضاً تشكيل مجلس المشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وهو الجهة المعنية بالسياسات والاستراتيجيات الخاصة بتطبيق القانون والحوافز والتسهيلات التي يوفرها بالتعاون والتنسيق مع كل الجهات الاتحادية، وإنشاء البرنامج الوطني للمشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

تنويع

وتأتي أهمية هذه الأمور من كون نسبة مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي تتجاوز 60%، وتستهدف الدولة الوصول بتلك النسبة إلى 70% في عام 2021. خاصة مع مرحلة «إمارات ما بعد النفط» والتي تعتمد تنويع الاقتصاد وتنمية قطاعات مختلفة مثل السياحة، التي ستزداد مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للدولة في الفترة المقبلة، حيث يتم العمل على وضع استراتيجية وطنية للسياحة، لإبراز الدولة كمقصد سياحي فريد ومتميز، وتعزيز فرص دعم الاستثمار في المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم، في قطاع السياحة.

وانطلاقاً من «الاستراتيجية الوطنية للابتكار»، يتم توجيه الاهتمام إلى بعض القطاعات الاقتصادية، المهمة بتمكين تنافسية الدولة وتعزيز اقتصاد المعرفة وتحقيق التنوع الاقتصادي، ومن أهمها الصناعة، حيث تحظى الصناعات التحويلية بأولوية، خصوصاً البتروكيماويات، والصناعات المعدنية، والصناعات الغذائية، فضلاً عن الاهتمام بقطاع النقل والخدمات اللوجستية.

ملامح فارقة

من أهم ما شهدته الإمارات في العام 2016 في سياق دعم ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة إصدار صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، قرار مجلس الوزراء رقم 35 لسنة 2016 باللائحة التنفيذية للقانون الاتحادي رقم 2 لسنة 2014 بشأن المشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

تطوير وابتكار

يجري العمل حالياً على تطوير القوانين والتشريعات لإيجاد منظومة تشريعية حديثة، تربط بين الابتكار والاستثمار والمشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال، والبحث والتطوير وحقوق الملكية الفكرية، وتنويع الشركاء الاقتصاديين، وعقد اتفاقيات التجارة الحرة وتنفيذ المبادرات الوطنية لتنمية الصادرات، مع التركيز على زيادة جاذبية الدولة للاستثمارات، وتعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني. والوصول إلى اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار والتكنولوجيا الفائقة، حيث تهدف الدولة إلى أن تسهم المعرفة بنسبة 5% من الناتج المحلي الإجمالي، بحلول عام 2021.

ونص القرار على أنه لغايات تخصيص مساحة مناسبة لأصحاب المشاريع والمنشآت الأعضاء في البرنامج الوطني للمشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة لعرض المنتجات الوطنية في المعارض الخارجية التي تشارك بها الدولة، يجب أن تتوافر شروط معينة أبرزها أن يحصل صاحب المشروع أو المنشأة المسجل في عضوية الصناديق أو المؤسسات أو البرامج المحلية المعنية بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة أو أي جهة أخرى يتم اعتمادها من المجلس على كتاب ترشيح للمشاركة في المعرض وتقديم ما يثبت أن تلك المشاريع والمنشآت مملوكة بالكامل لمواطني الدولة وأن يكون المشروع أو المنشأة باشرت العمل لمدة لا تقل عن 6 أشهر وأي شروط أخرى يقرها المجلس.

دبي

كما شهد العام الماضي إصدار صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، بصفته حاكماً لإمارة دبي، القانون رقم (16) لسنة 2016 بتعديل بعض أحكام القانون رقم (23) لسنة 2009 بشأن مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إحدى مؤسسات دائرة التنمية الاقتصادية بدبي، متضمناً أهدافها ومهامها.

وشمل القانون النصوص الجديدة للمواد أرقام (7) و(10) و(12) التي ستحل محل المواد ذاتها في القانون الأصلي.

وتضمن النص الجديد للمادة السابعة مهام وصلاحيات مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سبيل تحقيق أهدافها بما في ذلك: وضع السياسات والخطط الاستراتيجية المتعلقة بريادة الأعمال وإقامة المشاريع، وتوفير البرامج والمبادرات المرتبطة بتنمية هذه المشاريع وتنفيذها وتطويرها بشكل دوري، وتحديد المعايير اللازمة لتصنيف المشاريع، وكذلك المجالات الرئيسية لدعم المشاريع، ووضع وتنفيذ المبادرات المتعلقة بذلك، وتوفير البيئة المناسبة لخلق الفرص الاستثمارية للمشاريع في القطاعين العام والخاص، علاوة على إنشاء وتطوير المشاريع والمبادرات التي تسهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة، بما في ذلك حاضنات الأعمال.

وشملت الصلاحيات أيضاً كما أوردتها المادة السابعة دراسة أوضاع المشاريع القائمة وتحديد العوائق الرئيسية التي تعترض نموها، ووضع وتنفيذ برامج توعية لتشجيع إقامة المشاريع وتطويرها، والتنسيق مع المصارف والمؤسسات التمويلية، لتسهيل حصول الأعضاء على خيارات تمويل مناسبة، كذلك التنسيق مع الموردين الخارجيين لتقديم الدعم والخدمات الاستشارية للأعضاء، تأسيس الشركات والمساهمة فيها، وتملك واستئجار العقارات والمنقولات، ووضع الشروط والمعايير اللازمة لترخيص مراكز حاضنات الأعمال بما يتناسب مع احتياجات رواد الأعمال ويساهم في دعم جهود الابتكار والإبداع في الإمارة، إضافة إلى تقديم خدمات الاستشارات والتطوير والتدريب وحاضنات الأعمال لرواد الأعمال من مواطني الدولة وغيرهم، وفقاً للشروط والمعايير التي تعتمدها دائرة التنمية الاقتصادية بهذا الشأن، بالإضافة إلى أي مهام أخرى تكون لازمة لتمكين المؤسسة من تحقيق أهدافها.

ونصّت المادة (10) على أن تتولى مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة ترخيص الأعضاء، وفقاً للاشتراطات والمتطلبات المعتمدة لديها في هذا الشأن، على أن يراعى في ذلك استيفاء رسم سنوي مقداره (1000) ألف درهم من العضو عن السنوات الثلاث الأولى من تاريخ أول ترخيص يمنح له، و(2000) ألفا درهم سنوياً عن السنتين الرابعة والخامسة من هذا الترخيص، على ألّا يتم استيفاء أي رسوم أخرى خلال السنوات الخمس الأولى من منح الترخيص. كما نصّت المادة (10) أيضاً على أن يعامل رواد الأعمال من مواطني دول مجلس التعاون الخليجي معاملة مواطني دولة الإمارات، ويتم ترخيصهم كأعضاء وفقاً للاشتراطات والمتطلبات المعتمدة لدى المؤسسة في هذا الشأن.

مجلس

وفي فبراير 2016 أقر مجلس المشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، التعريف الموحد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة على مستوى الدولة، والذي تم وضعه بناءً على توصية لجنة تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة، كما أقر المجلس اللائحة التنفيذية لقانون المشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، كما تم الاتفاق على أن يكون المقر الرئيسي للبرنامج الوطني للمشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في أبوظبي، على أن يتم إنشاء فرع له في دبي لاحقاً.

مبادرات لم تُفعّل وأخرى تحت إعادة الهيكلة

بيئة ريادة الأعمال متخمة باقتراحات تنتظر التنفيذ

■ دبي- البيان

تتنوع مبادرات تسهيل التمويل المعلنة مؤخراً، وتلك المتعلقة عموماً بريادة الأعمال، وإن كان كثير منها لم يفعل، أو على الأقل لم تعلن نتائج الأعمال للعلن، أو ربما أحياناً لم يسمع بها رواد الأعمال ولا يعرفون كيفية الاستفادة منها، ففي 2016 أعلنت تيكوم المشاركة في صندوق تمويل المشاريع الريادية بمبلغ 100 مليون درهم، ولكنه ما زال قيد الدراسة، وإعادة الهيكلة، ولكن على مستوى دبي القابضة التي تضم تيكوم.

وكان يفترض أن يطلق صندوق تمويل المشاريع الريادية في الربع الثالث من 2016 برأسمال أساسي تقدمه تيكوم، وقدره 100 مليون درهم، يخصص للاستثمار في الأفكار والشركات المتوسطة والصغيرة.

تسهيلات مؤجلة

كما أعلنت وزارة الاقتصاد في 2016 اعتماد معايير تقديم التسهيلات الائتمانية للشركات الصغيرة والمتوسطة، بالتعاون مع «مصرف الإمارات للتنمية»، وجهات حكومية اتحادية، ومحلية وإيجاد حوافز وتسهيلات، علماً بأن مسؤولاً من المصرف أكد زيادة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في 2017 بنسبة 15%. وفي أحد المؤتمرات كشف معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد رئيس مجلس المشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة عن أن الحكومة الاتحادية اتخذت حزمة إجراءات جديدة، لدعم وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، داعياً الحكومات المحلية إلى أن تحذو حذوها، للتغلب على الصعاب التي يواجهها أصحاب المشاريع. وجاءت هذه التصريحات عقب الجلسة الافتتاحية للمؤتمر السابع للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والابتكار في أبوظبي، ولم يعلن عن أي جديد بهذا الخصوص علماً بأن حزمة الإجراءات، التي أعلن عنها أبرزها تفعيل تخصيص 10% من تمويلات مصرف الإمارات للتنمية لها، إضافة إلى ضرورة أن تكون 10% من إجمالي قيمة المشتريات الحكومية الاتحادية، سواء كانت سلعاً أو خدمات أو استشارات من الشركات الصغيرة، و5% من مشتريات الشركات التي تملك الحكومة الاتحادية بها نسبة 25%. كما شملت حزمة الإجراءات منح وزارة العمل مزايا للشركات الصغيرة في ما يتعلق بكلفة العمالة، وأيضاً إمكانية منح هذه الشركات إعفاءات بمدخلات الصناعة في ما يتعلق باستيراد السلع والمواد الأولية المستخدمة بالصناعة، ما يدعم التنافسية، إضافة إلى منح الشركات المبتكرة أولوية سواء في التمويل أو المشاركة بالمعارض، فضلاً عن زيادة الروابط بين هذه الشركات ومراكز الابتكار. وكانت مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة إحدى مؤسسات دائرة التنمية الاقتصادية في دبي قد أعلنت عن شبكة مستثمري دبي، والتي تضم 200 من الأعمال أو (Business Angels) المعروفة اصطلاحاً بشبكات «ملائكة الأعمال»، وسيعملون على تسهيل التواصل الفعال بين المستثمرين التأسيسيين والشركات الناشئة في مختلف القطاعات، حيث يعتبر رأس المال الجريء ضرورياً لدعم الابتكار، فتحويل الاختراعات إلى منتج يحتاج إلى هذا النوع من التمويل، ويجب أن يدخل رأس المال الجريء لدعم مشاريع النانو تكنولوجي والبايو تكنولوجي أو التكنولوجيا الحيوية، كما أنه ضروري لسد الفجوة التمويلية، حيث تمتنع البنوك عن تمويل المشاريع في أول سنتين من عمر هذه المشاريع.

وتختلف استثمارات ملائكة الأعمال عن الأشكال الأخرى للتمويل، لأن ملائكة الأعمال يتخذون بأنفسهم قراراتهم الخاصة باستثمار أموالهم بدلاً من تنفيذ استثماراتهم، من خلال مدير أموال. ويكونون عادة من الأفراد الأثرياء، الذين يتوافر لديهم بعض الأموال للاستثمار ويمتلكون مهارات إدارية يمكن أن تسهم في إنجاح الأعمال. ويستثمرون في المراحل الأولى التأسيسية للأعمال، لأن مبالغ رأس المال الفردية المطلوبة ستكون منخفضة، ما يؤدي إلى توزيع المخاطرة.

اتفاقيات

تعاون مع الدول الرائدة

شهدت بيئة ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة توقيع عديد من الاتفاقيات مع دول ومنظمات عالمية، فقد وقعت وزارة الاقتصاد عدداً من الاتفاقيات، ومذكرات التعاون، بشأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة مع عدد من الدول، منها كوريا الجنوبية، وألمانيا، وإيطاليا، وكندا، والسويد، فضلاً عن أنها تعمل حالياً على الانتهاء من التفاوض مع 4 دول أخرى، بشأن التعاون في مجالات جديدة في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة والابتكار ونقل التكنولوجيا وخاصة في المجالات الطبية والتعليمية والصناعية، مع استهداف توقيع 15 اتفاقية ومذكرة تعاون، بحلول 2021 مع أبرز الدول المتقدمة في التكنولوجيا والابتكار في العالم، وبما يخدم الجهود الرامية لتحقيق أهداف الأجندة الوطنية ورؤية الإمارات 2021.

بيئة

استراتيجية صناعية تدعم القطاع

تعتبر استراتيجية دبي الصناعية، داعماً مهماً لبيئة ريادة الأعمال، حيث من المتوقع أن تسهم الاستراتيجية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي للإمارة بمقدار 165 مليار درهم بحلول 2030. كما أنها إحدى أهم ممكنات تحقيق خطة دبي 2021، من خلال انتهاج درب الريادة لتصبح الإمارة محوراً رئيساً في الاقتصاد العالمي وواحدة من المراكز الواعدة والمتميزة عالمياً في مختلف القطاعات والمجالات، ونقل دبي من مرحلة النمو إلى مرحلة النضوج على مستوى التطور الصناعي وتطور الأنظمة الاقتصادية، ولتصبح الإمارة لاعباً رئيساً في الاقتصاد العالمي، وصولاً للرقم واحد عالمياً. وقد دخلت استراتيجية دبي الصناعية حيز التنفيذ في سبتمبر 2016 بتشكيل ستة فرق عمل متخصصة، بحيث يُعنى كل فريق بمتابعة تنفيذ أهداف الاستراتيجية، ضمن القطاع المنوط به من القطاعات الصناعية الستة المستهدفة.